

## وزارة العدل

## القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ناصر التل .  
وعضوية القضاة السادة  
د. فؤاد الدرادكة ، د. محمد الطراونة ، عبدالاله منكو ، محمد ارشيدات .

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٨/١٨٩

المميزان :

١. سهى محمد سالم الأصفر .
٢. عمر محمد سالم الأصفر .
- وكيلهما المحامي بسام زهدي .

المميز ضده : البنك العقاري المصري العربي .

وكيله المحامي مازن الجبعيتي .

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٧/١١/٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية رقم ( ٢٠١٤/٢٩٣٥٦ ) تاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ القاضي برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم ( ٢٠١٣/١٢٩٠ ) تاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠ القاضي : ( بالزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفع للمدعي مبلغ ١٦٢٦٨,٦٩٦ ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد

التام ) وتضمنين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة.

طالبين ولأسباب الواردة في لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

### الـقـرـار

ويعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي البنك العقاري المصري العربي أقام الدعوى رقم ( ٢٠١٣/١٢٩٠ ) لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليهما سهى وعمر محمد سالم الأصفر التي موضوعها مطالبة بمبلغ ١٦٢٦٨,٦٩٦ ديناراً .

بالاستناد إلى الوقائع والأسباب الواردة في لائحة الدعوى .

وتاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠ أصدرت محكمة البداية القرار رقم ( ٢٠١٣/١٢٩٠ ) الذي قضت فيه :

١. بالزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعي مبلغ ١٦٢٦٨ ديناراً و٦٩٦ فلساً .
٢. تضمين المدعى عليهما بالتكافل والتضامن الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يقبل المدعى عليهما بالقرار فطعنا فيه استئنافاً فقضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ( ٢٠١٤/٢٩٣٥٦ ) تاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ ما يلي :



رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمنين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة .

لم يقبل المستأنفان بالقرار الاستئنافي فطعنا فيه للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٧/١١/٩ .

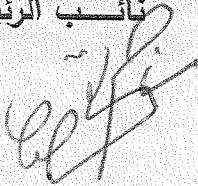
ودون حاجة للرد على أسباب الطعن نجد أن هذا الطعن مستوجب الرد شكلاً لعله أن وكيل الطاعنين المحامي بسام زهدي قد تبلغ قرار محكمة الاستئناف رقم ( ٢٠١٤/٢٩٣٥٦ ) محل الطعن بالإصاق بتاريخ ٢٠١٧/٩/٦ الساعة الثالثة والرابع عصراً حسب مشروعات المحضر ( بعد التردد أكثر من مرة وفي أوقات وأيام مختلفة ) وأنه تقدم بهذا الطعن بتاريخ ٢٠١٧/١١/٩ أي بعد فوات المدة القانونية فيكون التبليغ والحال كذلك غير مقبول شكلاً ومستوجباً للرد ( تمييز حقوق ٢٠١٣/٢٦٠ و ٢٠٠٩/٤٣٠ ) .

وعليه وعملاً بالمادة ( ١/١٩٦ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠١٨/١/١٦ م


برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / أش